

## المسائل المنتقدة على الإمام وكيع بن الجراح : دراسة تحقيقية

*The oversights of Imam Waki'e Bin Jarah in the knowldege of Hadith: A reaserch study*د. محمد عمران شمس<sup>i</sup> د. أبظاهر خان<sup>ii</sup>**Abstract**

*Allah Almighty has specified persons from among the people in every age to protect His foremost religion, Islam. These persons are called the Ulama or the scholars of Islam. The second source of Sharia" Hadith "got the Divine support as is revealed from the Islamic History. Numerious scholars contributed this knowledge by offering their whole life and rendering heavy sacrifices. They introduced the principles to scritnize the narrations of The Holy Prophet (Peace be upon him) and make them free from any doubt and suspecion.*

*No doubt they have succeeded in providing a reliable collection of Hadith to the coming generation. But beside thier remarkable achievements, some mistakes have taken place especailly in the last peroid of their age. This oversight occured unintentionally which can be taken a huminitic featrure. The later scholars of Hadith have pointed out these mistakes to inform the Ummah.*

*Among these scolars one is Imam Wakie Bin Al Jarah, a prominent and confidant figure of Hadith. In this article, we have attempted to bring before the oversights of Imam Wakie Bin Jarah occured in the knowledge of Hadith.*

**Key Words:** *Oversights, Imam Waki'e Bin Jarah, Hadith, Narrator*

العلم بالحديث النبوي وعلومه من أعظم العلوم بل هو من أجل العلوم بعد العلم بالقرآن الكريم إطلافاً، لأنه جوهر ومنبع للطريق المستقيم، ومما لا شك أن الحديث النبوي لم يدون تدويناً خاصاً رسمياً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا في عهد الصحابة، لأجل هذا قد اعتنى به العلماء المتقدمون اعتناء كبيراً حتى لا يدخل في الأحاديث النبوية ما ليس منها، وأنشأوا لهذا الغرض علماً جليلاً وهو علم الحديث درايةً وتأني تحتها علوماً كثيرة منها علم علل الحديث، وهو علم جليل القدر ليعرف به صحة الحديث وضعفه وبه يحصل معرفة قبول الأخبار والآثار، والعلم بهذا النوع من أدق العلوم وأكثرها تشعباً، والعلماء الجهابذة قد اطلعوا على الأحاديث ويحكمون عليها بالوهم والخطأ وهذا الإطلاق لا ينبغي على هواهم بل لديهم قرائن ودلائل، وهذا لا يظهر لكل أحد إلا لمن أعطاه الله فهماً واسعاً وادراكاً دقيقاً لمعرفة علل الأسانيد ولمعرفة طرق الحديث ومخارجها وأحوال الرواة وصفاتهم. وفي تعليل الأحاديث بالخطأ والوهم يختلف النقاد فمنهم من يرى هذا الاختلاف خطأً ومنهم لا يراه، وهذا التعليل يشمل جميع أنواع علل الوهم والخطأ سواء جاء في

i محاضر، مركز الدراسات الدينية، جامعة كوهات

ii الأستاذ المساعد، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة عبد الولي خان، مردان

السند أو في المتن أو تصحيف أو تحريف، ولها أثر كبير في اختلاف الفقهاء في المسائل المتفرعة لأن الفقه جزءاً كبيراً منه ثمرة الحديث، ولا يخفى على كل ذي علم أن الحديث النبوي الشريف أحد المراجع الأساسية للتشريع الإسلامي، وهذا البحث يشمل على أوهام الإمام وكيع بن الجراح<sup>2</sup>، فكما قلنا أن هذه الأوهام والأحاديث المنتقدة لها أثر كبير في الفروع الفقهية فلا يعتبر الاطلاع على هذه الأوهام عيباً في شرفهم وعزهم لأن الضعف البشري لا يحفظ منه أحد من المخلوقات والعصمة لله ولرسوله وما سوبهما فالناس على تفاوت في الخطأ والوهم بين تكثير وتقليل، ولم يحفظ من الوهم عالم جليل من الشيوخ على حفظهم وضبطهم وقال ابن المبارك:

"ومن يسلم من الوهم، وقد وهمت عائشة وجماعة من الصحابة في رواياتهم؟"<sup>1</sup>

**المسألة الأولى :** " هذه شافع وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نأخذ شافعا "<sup>2</sup>

هذه الرواية رواها اثنان من الرواة ، وهما روح بن عباد ووكيع :

أما رواية روح بن عباد : فعن طريق زكريا بن إسحاق، عن عمرو بن أبي سفيان، عن مسلم بن شعبة، فذكره<sup>3</sup>. وأما رواية وكيع : فعن طريق زكريا بن إسحاق، عن عمرو بن أبي سفيان، عن مسلم بن ثفنة، فذكره<sup>4</sup>. بعد الدراسة نجد أن مدار السند على زكريا بن إسحاق وهو موثق محتج به عند علماء الجرح والتعديل فوثقوه<sup>5</sup>، واختلف عليه في سند هذا الحديث على طريقتين في اسم الراوي فروح بن عباد يذكر مسلم بن شعبة وخالفه الإمام وكيع فيه فذكر "ابن ثفنة"، بدلاً عن مسلم بن شعبة، فروح بن عباد ثقة عند أئمة الجرح والتعديل واعتمدوا عليه<sup>6</sup> غير ابن مهدي فتكلم فيه بسبب وهمه في السند<sup>7</sup>، وتعقبه الإمام الذهبي وأنكر عليه<sup>8</sup>، فالحاصل أنه ثقة عند الجميع. وفي الجانب الآخر نجد الإمام وكيع قد خالفه وهو أيضاً ثقة ثبت حافظ امام في الحديث بل في الجرح والتعديل<sup>9</sup>، فكلاهما ثقتان وروايتهما على درجة واحدة في القبول ولا نجد القرينة للترجيح بينهما غير أننا وجدنا متابعاً لرواية روح وهو أبو عاصم كما أشار إليه الإمام أبو داود، وقال<sup>10</sup> : ورواه أبو عاصم، عن زكريا عن "مسلم بن شعبة" مثل رواية ابن عباد، فنأتي إلى أبي عاصم وهو أيضاً من الثقات الأثبات ومحتج به<sup>11</sup>، فيتقوي به رواية روح ونرجح روايتهما ونعد هذا من أوهام وكيع لأمر:

1. إن رواية زكريا بن إسحاق من طريق مسلم بن شعبة مروية من اثنين من الرواة الثقات وهما أشد قوة في التوثيق من وكيع باتياناه عن مسلم بن ثفنة.
  2. علم من صنيع الإمام النسائي أنه أيضاً يرجح رواية روح وأبي عاصم فأنكر على طريق الإمام وكيع بعد سرد الرواية عن طريقه<sup>12</sup>.
  3. إن الإمام أحمد قد صرح بتخطئة الإمام وكيع في هذا السند<sup>13</sup>.
  4. إن الإمام الدارقطني أشار إلى وهم الإمام وكيع في عزو هذا السند بذكر مسلم بن ثفنة<sup>14</sup>.
  5. تابعهم الإمام البيهقي بل قد عزا وهم الإمام وكيع إلى غيره من الحفاظ والأئمة<sup>15</sup>.
  6. وكذلك جاء بهذا الطريق الإمام أبو نعيم ورجح طريق روح بن عباد<sup>16</sup>.
- فعرفنا من هذا كله أن الإمام وكيع مع جلالة شأنه ورفيع قدره قد أخطأ في اسم هذا الراوي.

المسألة الثانية: عن "محمد بن أبي بكر الثقفي، أنه سأل أنس بن مالك، وهما غاديان من منى إلى عرفة: كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم، مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال: كان يهل المهل منا، فلا ينكر عليه، ويكبر المكبر، فلا ينكر عليه".

فهذه الرواية مروية عن مالك بن أنس واختلف عليه في السند على طريقتين:

الطريق الأول : مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك<sup>17</sup>. فهذا الطريق يرويه الجماعة وهم ابن مهدي ومنصور بن سلمة وأبو نعيم وعبد الله بن يوسف التنيسي ويحيى بن يحيى بن بكر ومطرف بن عبد الله والقعني وابن وهب عبد الله بن وهب وأحمد بن أبي بكر وإسحاق بن سليمان الرازي والشافعي محمد بن إدريس<sup>18</sup>، وكلهم ثقات كما يُعرف من أحوالهم.

أما الطريق الثاني فيرويه وكيع<sup>19</sup>، فبعد الدراسة نجد أن الجماعة من الثقات رووا عن الإمام مالك من طريق محمد بن أبي بكر الثقفي والإمام وكيع خالفهم فيروي عن الإمام مالك عن عبيد الله بن أبي بكر الثقفي فيظهر جلياً بأنه أخطأ في اسم "ابن أبي بكر الثقفي" وخالف الجماعة الثقات، وإليه أشار الإمام أحمد بن حنبل في كتابه العلل ومعرفة الرجال<sup>20</sup>.

المسألة الثالثة: "شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في الرمضاء، فلم يشكنا".

للرواية طريقان: طريق الجماعة الثقات عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن خباب، قال فذكره<sup>21</sup> فهؤلاء الذين يروون الرواية بالوجه الأول هم ثمانية رواة وكلهم من الثقات المتقنين، ومنهم الثوري وشعبة بن الحجاج وزهير بن معاوية ويونس بن أبي إسحاق السبيعي وسلام بن سليم الحنفي وزكريا بن أبي زائدة والرحيل بن معاوية وشريك بن عبد الله النخعي<sup>22</sup>، فعرفنا من أحوالهم أنهم على درجة القبول وخالفهم وكيع الطريق الثاني<sup>23</sup>. فحالة من العلماء المتقنين الثبات رووا بالوجه الأول والأعمش يرويه بالوجه الثاني ويروي عنه وكيع فأخطأ فيه ثم الرواة بالوجه الأول هم ثقات وفيهم من أثبت الناس في أبي إسحاق مثل الثوري فروايتهم صحيح، ورجح الإمام أبو زرعة رواية الجماعة الثقات وصرح على تحطئة الإمام وكيع بن الجراح في هذا السند<sup>24</sup>، فالإمام وكيع قد خالف الجماعة فروايتهم مرجوحة.

المسألة الرابعة: "إذا زوج أحدكم خادمه عبده، أو أجيره، فلا ينظر إلى ما دون السرة، وفوق الركبة".

للرواية طريقان: محمد بن عبد الرحمن، وعبد الله بن بكر، وإسماعيل ابن عليّة والنضر بن شميل عن سوار أبي حمزة<sup>25</sup>. وطريق وكيع الطريق الثاني<sup>26</sup>. إن الجماعة من الثقات كلهم قالوا "سوار بن داود أبو حمزة المزني الصيرفي" ومنهم محمد بن عبد الرحمن الطفاوي وعبد الله بن بكر بن حبيب وإسماعيل بن إبراهيم والنضر بن شميل<sup>27</sup>، فهم كلهم ثقات واتفقوا على اسم هذا الراوي غير الإمام وكيع فهو قال داود بن سوار المزني فقلب اسم الراوي وأخطأ فيه، أما الإمام أبوداؤد فقد أشار إلى وهمه بعد سرد الرواية وعز السند باسم صحيح في سننه<sup>28</sup>. فالإمام وكيع مع جلالة قدره وعظمة شأنه أخطأ في السند وقلبه إلى داود بن سوار، وخالفه الجماعة الثقات المتقنين وهو الصواب ورجح الإمام أحمد بن حنبل أيضاً<sup>29</sup>.

المسألة الخامسة: "الكلاب أمة من الأمم مسخت كلاباً"<sup>30</sup>.

للرواية طريقان : الطريق الأول : رواية وكيع، عن الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن مالك بن حصين، عن أبيه، عن علي مرفوعاً<sup>31</sup>. الطريق الثاني رواية من خالف وكيعاً في الرفع وأوقفه<sup>32</sup>. فاختلف على سفيان الثوري في إسناد هذا الحديث رفعاً ووقفاً:

الوجه الأول : وكيع بن الجراح رفعه: وهو كما مر حاله من الثقات المتقنين<sup>33</sup>.

الوجه الثاني: أوقف عبد الرحمن بن مهدي وهو أيضاً من جلة الثقات الأثبات ومن علماء الجرح والتعديل<sup>34</sup>. وجدنا المخالفة بين أصحاب الثوري في الرفع والوقف وكلاهما ثقتان معروفان بالأخذ عنه ولكن نرجح رواية ابن مهدي الموقوفة عن الثوري لأنها مروية عن ابن مهدي وهو كان يهتم بأحاديث سفيان الثوري وخاصة في مخالفة وكيع عن الثوري معه ورجح هذا الجانب الإمام أحمد رحمه الله<sup>35</sup>، ثم في جانب آخر وجدنا لرواية ابن مهدي من يتابعه وهم أربعة وهم: عبد الرزاق بن همام ومصعب بن المقدم الخثعمي ومحمد بن كثير العكبري ويحيى بن سعيد ومعظمهم من الثقات المتقنين<sup>36</sup>.

فترجح رواية ابن مهدي الموقوفة لأمر:

1. إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن فالقول قول عبد الرحمن بن مهدي<sup>37</sup>.
2. وجدنا أربعة رواة الذين يتابعون رواية ابن مهدي الموقوفة.
3. إن يحيى بن سعيد من أثبت الناس في الثوري<sup>38</sup>. فقد تابع ابن مهدي في الوقف.
4. إن الوجه الأول مروى من وكيع بن الجراح وهو يروي الرواية موقوفاً أيضاً متابعاً ابن مهدي، فمرة يرفعه ومرة يوقفه فترجح رواية عبد الرحمن بن مهدي لأمر ذكرناها، وإليه مال الإمام الدارقطني رحمه الله<sup>39</sup>.

المسألة السادسة: "اتق الله حيث ما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن"<sup>40</sup>.

للرواية طرق: الطريق الأول : رواه وكيع، عن الثوري، عن حبيب، عن ميمون، عن معاذ<sup>41</sup>. وأرسله جماعة عن وكيع، فلم يذكروا فيه معاذاً. الطريق الثاني<sup>42</sup>. وقيل: عن الثوري، عن حبيب، عن ميمون، عن أبي ذر الطريق الثالث<sup>43</sup>. فاختلف على سفيان بن سعيد الثوري في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه: الوجه الأول والثاني بين الوصل والإرسال ثم اختلف عليه في الوجه الثالث! هل هو عن معاذ أم عن أبي ذر؟. الوجه الأول: الثوري عن حبيب، عن ميمون، عن معاذ، يرويه وكيع وهو ثقة حافظ عابد<sup>44</sup>.

الوجه الثاني: يرويه أيضاً وكيع ومر حاله آنفاً.

الوجه الثالث: عن الثوري، عن حبيب، عن ميمون، عن أبي ذر.

يرويه سبعة ومنهم وكيع بن الجراح وهم: وكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد، وأبو نعيم، وأبو أحمد الزبيري وقبيصة ومحمد بن كثير، وهم ثقات من أصحاب الثوري معروفون<sup>45</sup>.

بعد الدراسة وقفنا على أن السند نجعله من مسند أبي ذر لا من مسند معاذ ورواية أبي ذر هو الوجه الثالث وهي راجحة كما هو مترشح من قول الإمام أحمد حين يخالف وكيع ابن مهدي<sup>46</sup>، ثم إن الإمام القطان

أتي بالوجه الثالث وهو من أوثق الناس في الثوري<sup>47</sup> ومعه أصحاب الثوري الآخرين هم أيضاً من أثبت الناس فيه ومنهم أبو نعيم وابن مهدي وغيرهم<sup>48</sup>. أما الإمام وكيع فقد شارك الرواة الآخرين بالوجه الثالث، وقال بنفسه أنني وجدت في كتابي "أبي ذر" وهو السماع الأول فكأنه رجح الوجه الثالث.<sup>49</sup> وصوّب شيخ الترمذي بعد سرد الرواية عن معاذ: "والصحيح حديث أبي ذر"<sup>50</sup>، فعرفنا أن الإمام وكيع أخطأ في السند وخالف الآخرين وروياته مرجوحة. المسألة السابعة: "من بنى لله مسجدا ولو مفحص قطاة بنى الله له بيتا في الجنة"<sup>51</sup>.

للرواية طريقان: الطريق الأول: رواه أبو السائب سلم بن جنادة، عن وكيع، عن الثوري، عن الأعمش مرفوعاً<sup>52</sup> الطريق الثاني: وخالفه أصحاب وكيع، فرووه عن وكيع موقوفاً وكذلك رواه يحيى القطان، وأبو حذيفة، وغيرهما، عن الثوري موقوفاً<sup>53</sup>.

فاختلف على سفيان الثوري في إسناد هذا الحديث رفعاً ووقفاً:

الوجه الأول: يرفعه وكيع ومؤمل وعبد الله بن الوليد، وكلهم صدوق غير الإمام وكيع فهو ثقة إمام<sup>54</sup>.  
الوجه الثاني: أوقفه يحيى القطان وأبو حذيفة والفريابي ووكيع في رواية، جميعهم من الثقات الأثبات معروفون<sup>55</sup> بعد الدراسة وصلنا إلى النتيجة بأن الوجه الثاني الموقوف أصح وأرجح لأمر:

1. إن يحيى بن سعيد يرويه الوجه الثاني وهو من أثبت الناس في الثوري<sup>56</sup>.
2. إن الوجه الأول المرفوع مروى من وكيع بن الجراح وهو يروي الرواية بالوجه الثاني أيضاً فشارك الرواة الآخرين بالوجه الثاني.

3. وفي الوجه الثاني أبو حذيفة وهو معروف بالثوري<sup>57</sup>.

4. وفيهم الفريابي فقالوا: الفريابي أعلم بالثوري منهم<sup>58</sup>،

فعرفنا أن الإمام وكيع أيضاً وهم في إسناد هذا الحديث ورفعه وخالف الجماعة فروايتهم مرجوحة.

المسألة الثامنة: "حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم، كان يقول: مالك يوم الدين"<sup>59</sup>.  
للرواية طريقان: رواه الفريابي، ويحيى القطان، عن الثوري عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً<sup>60</sup>.  
وخالفه يحيى بن إسماعيل الواسطي رواه، عن قبيصة، عن الثوري مرفوعاً<sup>61</sup>.  
وجدنا أن سفيان الثوري اختلف عليه في إسناد هذا الحديث وقفاً ورفعاً:  
الوجه الأول: الثوري عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة موقوفاً.  
يرويه خمسة وهم: الفريابي ويحيى القطان وأبو أسامة وخلاد وأبو نعيم، وكلهم ثقات<sup>62</sup>.  
الوجه الثاني: الثوري عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.  
يرويه اثنان وهما: قبيصة ووكيع بن الجراح وهما أيضاً ثقتان<sup>63</sup>.

وجدنا أن الوجه الأول أصح وأرجح لأمر:

إن الوجه الأول والثاني كلاهما مرويان من أصحاب الثوري الكبار وهم: أبو نعيم ويحيى القطان والفريابي ووكيع وقبيصة وخلاد وأبو أسامة. فلما نرى إلى أقوال العلماء نجد أن الفريابي وأمثاله قريب بعضهم في الثوري مع

بعض كما قال عنه ابن أبي خيثمة<sup>64</sup>، ويؤيد ذلك قول ابن أبي خيثمة<sup>65</sup> فترجح الطريق الأول الموقوف لأمرٍ:

1. الوجه الأول أكثر عدداً وثقةً.
  2. في الوجه الأول أبو نعيم ويحيى، وهما من أوثق الناس في الثوري<sup>66</sup>. بل إن أبا نعيم أثبت من وكيع<sup>67</sup>، وأقل خطأ من وكيع<sup>68</sup>.
  3. ورجح الإمام الدارقطني الطريق الموقوف<sup>69</sup>.
- المسألة التاسعة : "قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو أمة، قال: فأنتي بمن يشهد معك فأناه محمد بن مسلمة<sup>70</sup>."
- للرواية طريقان : الطريق الاول: طريق وكيع عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة، عن المغيرة<sup>71</sup>.  
و الطريق الثاني: من خالف وكيعاً وهم جماعة عن هشام، عن أبيه، عن المغيرة، ولم يذكرها فيه المسور<sup>72</sup>.  
فاختلف على هشام بن عروة في إسناد هذا الحديث على وجهين هل هو بذكر المسور أم باسقاطه؟  
الوجه الأول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة، عن المغيرة. بذكر المسور.  
يرويه اثنان وهما : عبدة، وتابعه وكيع وكلاهما ثقتان<sup>73</sup>.  
الوجه الثاني: هشام، عن أبيه، عن المغيرة باسقاطه.  
يرويه الجماعة وهم : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ووهيب بن خالد وعبيد الله بن موسى وأبو معاوية وزائدة بن قدامة الثقفي وأنس بن عياض وعبد العزيز بن أبي حازم وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وحماد بن زيد ويحيى بن عبد الله ومالك بن سعيير وكلهم ثقات من الأثبات<sup>74</sup>.  
بعد دراسة هذه الوجوه كلها نجد أن الوجه الثاني أصح لأمرٍ، وخالفهم وكيع وأخطأ فيه.
1. إن الوجه الثاني مروى من الثقات وهم أكثر عدداً وثقةً.
  2. في الوجه الثاني الليث بن سعد وحماد بن زيد وابن عيينة وزائدة وهم ثقات ومن أثبت الناس في هشام بن عروة<sup>75</sup>.
  3. وجدنا من الرواة الذين يروون الوجه الثاني رجالاً "عبد العزيز بن أبي حازم" وهو بمنزلة عبد الرحمن بن أبي الزناد<sup>76</sup>، وأما عبد الرحمن فهو من أثبت الناس في هشام<sup>77</sup>، فعرف من هذا منزلته ومرتبته في الحديث.
  4. الوجه الثاني مروى من ابن عيينة وكان يحفظ شيئاً قبل أن يكتبه<sup>78</sup>، وهذا يدل على كمال ضبطه في الحديث، وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث، فرواياته أولى من غيره.
  5. إن الإمام الدارقطني رجح بنفسه الرواية بالوجه الثاني باسقاط المسور وجعل ذكره من أوهام الراوي<sup>79</sup>. وصوّب اسقاطه.
  6. وصرّح ابن المديني على وهم الإمام وكيع في ذكر المسور بن مخرمة<sup>80</sup>.
- فعلم أن الإمام وكيع مع جلالة قدره وشأنه قد أخطأ في هذا السند.
- المسألة العاشرة : "اختلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء، من إناء واحد".  
الطريق الأول : عن أسامة بن زيد عن أبي النعمان سالم بن حربوذ، فذكره<sup>81</sup>.

الطريق الثاني: رواية وكيع<sup>82</sup>، عن أسامة بن زيد عن النعمان بن خربوذ، قال: سمعت أم صبيبة الجهنية. وقد وقع الاختلاف في شيخ أسامة بن زيد فالجماعة نقلوه كما ذكرنا وخالفهم وكيع وقال "النعمان بن خربوذ" فرواه عن أسامة بن زيد، عن النعمان بن خربوذ، قال: سمعت أم صبيبة... فذكرته. فجعله النعمان بن خربوذ بدل سالم بن النعمان بن خربوذ. وتابعه الثوري، ووهم أبو زرعة وكيعاً فيه، فقال: ووهم وكيع في الحديث<sup>83</sup>، وأيضاً تعقب عليه البخاري وجعله من أوهامه<sup>84</sup>، ولنا فيه رأي آخر: "كما ذكرنا بأننا وجدنا متابعاً لرواية وكيع وهو إمام في الحديث سفيان الثوري فهذا قد يبرىء وكيعاً من الوهم فقد يكون الوهم من أسامة بن زيد، فقد تكلموا في حفظه.

المسألة الحادية عشر: "إنا غادون على يهود فلا تبدءوهم بالسلام، فإذا سلموا عليكم فقولوا: وعليكم"<sup>85</sup>.

الطريق الأول: عن يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبد الله، عن أبي بصرة الغفاري<sup>86</sup>. أما رواية وكيع الطريق الثاني: عن عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه قال فلم يذكر مرثداً بين يزيد وبين أبي بصرة<sup>87</sup>. فالجماعة من الرواة قد رووا عن يزيد بن أبي حبيب بذكر راوٍ "مرثد بن عبد الله"، وهم: محمد بن إسحاق وعبد الحميد بن جعفر وابن لميعة هو عبد الله بن لميعة<sup>88</sup>، وخالفهم وكيع فأسقطه فوهم في اسقاطه.

### نتائج البحث:

بعد هذا البحث وصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ إن معرفة الخطأ في حديث الثقات يحتاج إلى جهد كبير، وممارسة تامة بالأسانيد والمتون، لا يعرفها إلا من له إلمام بعلم العلل وأحوال الرجال.
- ✓ وإن الإمام الجليل إذا خالف الثقات الآخرين فلا تعد مخالفته في جميع الأحيان أوهامه وأخطائه بل أحياناً يأتي بزيادة في السند أو المتن، وهذه الزيادة تحتاج الدراسة الكاملة هل تقبل أم لا؟.
- ✓ إن تفرد الراوي ليس علة إطلاقاً، وإنما يكون أحياناً سبباً من أسباب العلة.
- ✓ إن المعرفة على أوهام الثقات وأخطائهم لا يمكن إلا بعد جمع الطرق والموازنة في أسانيد البحث ومتونها.
- ✓ إن الثقة إذا أتى بزيادة فتقبل زيادتها إلا إذا قامت قرينة ترددها.
- ✓ إن الإمام وكيع بن الجراح مع جلالته قدره ورفع شأنه قد أخطأ في الأحاديث وخالف الثقات الآخرين.
- ✓ هذا البحث نموذجاً لأوهام الإمام وكيع بن الجراح وله أوهام كثيرة أخرى في الكتب الحديثية تحتاج إلى عناية أحد من طلاب الحديث النبوي الشريف لبحث علمي جامعي.

### الحواشي والهوامش

- 1 ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي ج 1 ص 436، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، 1407هـ.
- 2 أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، هـ 157/24، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421 هـ.
- 3 أخرجه أحمد 415/3 (15505) وأبو داود (1582) من طريق محمد بن يونس والنسائي 33/5 من طريق هارون بن

- عبد الله، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (3/ 1449) 3676 من طريق الحارث والبيهقي في معرفة السنن والآثار (6/ 49) 7963 من طريق محمد والنسائي في الصغرى وفي الكبرى (4/ 161) 7278 من طريق الحارث.
- 4 أخرج أحمد (3/ 414) (15504) وأبو داود 1581 من طريق الحسن والنسائي (5/ 32) وفي الكبرى 2254 من طريق محمد وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (2/ 212) 967 من طريق محمد بن فضيل، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (6/ 49) 7960 من طريق أحمد وفي السنن الكبرى (4/ 161) 7277 من طريق الحسن.
- 5 ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط: 1، 1406 هـ، ص: 215.
- 6 ابن سعد، أبو عبد الله، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، 7/ 296، دار الكتب العلمية - بيروت 1990م----
- يحيى بن معين، تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص: 332، دار المأمون للتراث، دمشق
- 7 المزني، يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 9/ 245، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م
- 8 سير أعلام النبلاء: 9/ 409.
- 9 المرجح والتعديل: 9/ 168. تاريخ بغداد: 13/ 466. 9 تهذيب الكمال في أسماء الرجال 30/ 471
- 10 أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، 2/ 103، دار السلام للنشر و التوزيع الرياض، 1420هـ
- 11 تقريب التهذيب ص: 280.
- 12 أبو عبد الرحمن النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، السنن الكبرى، 5/ 33، مؤسسة الرسالة بيروت، 1421 هـ
- 13 مسند الإمام أحمد، 24/ 153.
- 14 الدارقطني. أبو الحسن علي بن عمر، المؤلف والمختلّف، 1/ 205، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1406هـ
- 15 البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، 4/ 96، مكتبة دار الفكر بدون الطبعة
- 16 أبو نعيم الأصبهاني. أحمد بن عبد الله بن أحمد، معرفة الصحابة. 3/ 1449، دار الوطن للنشر، الرياض، 1419 هـ
- 17 أخرج أحمد (3/ 110) (12093) من طريق عبد الرحمان، وفي (3/ 240) (13555) من طريق أبي سلمة والدارمي 1877 من طريق أبي نعيم والبخاري (2/ 25) (970) أيضاً ومسلم (4/ 72) (3075) من طريق يحيى والنسائي (5/ 250)، وفي الكبرى 3977 من طريق أبي نعيم، وابن حبان (9/ 156) 3847 من طريق أحمد وأبو نعيم في الحلية (6/ 336) من طريق يحيى، ومطرف، والقعني، وابن حبان (9/ 156) 3847 من طريق أحمد وأبو نعيم في الحلية (6/ 336) من طريق إسحاق والبيهقي في معرفة السنن والآثار (7/ 282) 10060 من طريق الشافعي.
- 18 تقريب التهذيب ص: : 78، 101، 323، 328، 330، 351، 446، 467، 534، 547، 598
- 19 كما قال عبد الله في العلل ومعرفة الرجال (2/ 403) 2803.
- 20 أبو عبد الله الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، 2/ 403، دار الخاني - الرياض، 1422هـ
- 21 أخرج الحميدي 152 من طريق الثوري. وأحمد (5/ 108) (21366) من طريق شعبة. وفي (5/ 110) (21377) من طريق شعبة. ومسلم (2/ 109) (1350) من طريق سلام وفي (1/ 1351) من طريق زهير. والنسائي (1/ 247)، وفي الكبرى 1503 من طريق زهير. وأبو داود الطيالسي (2/ 380) 1148 من طريق شعبة، وابن أبي شيبة (1/ 315) 471 من طريق سلام، والبخاري (6/ 78) 2134 من طريق يونس وأبو عوانة (1/ 288) 1010 من طريق شعبة والطبراني في المعجم الكبير (4/ 78) 3698 من طريق الثوري، وفي (4/ 79) 3702 من طريق شريك، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 644) 2065 من طريق أبي خيثمة.
- 22 تقريب التهذيب، ص: 208، 216، 218، 244، 261، 266، 613



- 23 وهذا الطريق أخرجه الحميدي 153. وابن ماجة (675) من طريق الحميدي، وعلي بن محمد، وتابعه عبد الرحمن بن مغراء في مسند البزار (6/ 81) 2136.
- 24 ابن أبي حاتم ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، العلل لابن أبي حاتم، 2/ 120، مطابع الحميضي، 1427 هـ
- 25 أخرجه أحمد 187/2 (6756) من طريق السهمي. وأبو داود (495) من طريق إسماعيل، والحرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 155) 457 من طريق السهمي، والدارقطني في سننه (1/ 430) 887 من طريق النضر وفي (1/ 431) 888 من طريق عبد الله بن بكر ، والحاكم في المستدرک (1/ 311) 708 من طريق السهمي، والبيهقي في شعب الإيمان (11/ 128) 8283 من طريق السهمي ، وفي السنن الكبرى (2/ 324) 3234 من طريق النضر، وفي (2/ 323) 3233 من طريق عبد الله بن بكر، وفي (3/ 119) 5092 من طريق السهمي.
- 26 أخرجه ابن أبي شيبة (1/ 347) 3501 وأحمد (2/ 180) 6689 وأبو داود (496 و 4114) والدولابي في الكنى والأسماء (2/ 491) 892 وأبو نعيم في الحلية (10/ 26).
- 27 تقرب التهذيب ص: 105، 493، 297، 562
- 28 سنن أبي داود 4/ 64.
- 29 العلل ومعرفة الرجال 1/ 149.
- 30 علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية 3/ 187.
- 31 لم أجد الرواية المرفوعة في الكتب الحديثية إلا أن الإمام الدارقطني أشار إلى الرفع في عله.
- 32 أخرجه الإمام الطبري في تفسيره (21/ 462) من طريق عبد الرحمن، وفي تفسير عبد الرزاق (3/ 153) من طريق عبد الرزاق ، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (2/ 341) من طريق مصعب بن المقدم، وفي (2/ 478) من طريق محمد العكبري، وابن عساكر (49/ 47) .
- 33 تقرب التهذيب ص: 581.
- 34 تقرب التهذيب ص: 351.
- 35 تهذيب الكمال في أسماء الرجال 30/ 476.
- 36 تقرب التهذيب ص: 354، 533، 591
- 37 تهذيب الكمال في أسماء الرجال 30/ 476.
- 38 تهذيب الكمال في أسماء الرجال 31/ 338.
- 39 علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية 3/ 187.
- 40 علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية 6/ 72.
- 41 أخرجه الترمذي (4/ 355).
- 42 أخرجه ابن أبي شيبة (5/ 211).
- 43 أخرجه أحمد 153/5 (21681) من طريق وكيع. وفي 158/5 (21732) من طريق وكيع، وعبد الرحمن. وفي 177/5 (21869) من طريق يحيى والدارمي 2791 من طريق أبي نعيم. والترمذي 1987 من طريقه أيضاً والحاكم في المستدرک على الصحيحين (1/ 121) من طريق محمد وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (4/ 378) والبزار (9/ 416) من طريق عبد الرحمن.
- 44 تقرب التهذيب ص: 581.

- 45 تقريب التهذيب ص؛ 351، 446، 453، 487، 581، 591
- 46 تهذيب الكمال في أسماء الرجال 30 / 476.
- 47 تهذيب الكمال في أسماء الرجال 31 / 338.
- 48 المرح والتعديل 7 / 353.
- 49 العلل ومعرفة الرجال 3 / 246.
- 50 سنن الترمذي رقم الحديث 1987.
- 51 علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية 6 / 274.
- 52 أخرجه البزار (9 / 412) والطبراني في المعجم الصغير (2 / 246) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (4 / 209).
- 53 أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (4 / 217) هكذا رواه الفريابي والناس موقوفاً على الثوري، ولم يرفعه من أصحابه عنه إلا وكيع وعبد الله بن الوليد العدوي.
- 54 تقريب التهذيب ص؛ 328، 555، 581
- 55 تقريب التهذيب ص: 515، 554، 581، 591
- 56 تهذيب الكمال في أسماء الرجال 31 / 338.
- 57 المرح والتعديل: 8 / 723.
- 58 أبو أحمد، ابن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، 3 / 82، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، 1997م
- 59 علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية 8 / 175.
- 60 لم أجد رواية الفريابي ويحيى بن سعيد القطان الموقوفة إلا ما أخرجه الدارقطني في العلل.
- 61 أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، ص: 230، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (14 / 16) من طريق (قبصة وكيع)
- 62 تقريب التهذيب ص: 177، 196، 446، 515، 591
- 63 تقريب التهذيب ص: 453، 581.
- 64 المرح والتعديل 7 / 353.
- 65 المرح والتعديل 7 / 353.
- 66 المرح والتعديل 7 / 353.
- 67 تاريخ بغداد 12 / 353.
- 68 تهذيب الكمال 23 / 208.
- 69 علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية 8 / 175.
- 70 علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية 7 / 145.
- 71 أخرجه أحمد 4 / 253 (18400) . ومسلم 5 / 111 (4415) وأبو داود 4570 وابن ماجه 2640 وأبو عوانة (4 / 111) 6205 والطبراني في المعجم الكبير (19 / 227) 509 وفي (20 / 368) 860 والبيهقي في السنن الكبرى (8 / 198) 16411 وابن أبي شيبة في المصنف (5 / 391) 27269 - من طريق وكيع وعبد.
- 72 أخرجه أحمد 4 / 244 (18316) والبخاري 9 / 14 (6905 و 6906) وفي (6907 و 6908) وفي (6908 م) من طريق زائدة. وفي (9 / 126 و 7317 و 7318) وأبو داود 4571 وأبو عوانة في المستخرج (4 / 111) 6206 والطبراني في المعجم الكبير (19 / 226) 506 من طريق ابن جريج، وفي (19 / 227) 507 من طريق أنس بن عياض، وفي

- (19/ 227) 508 من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، وفي (20/ 439) 1069 من طريق ابن جريج، وفي (20/ 439) 1070 من طريق الليث، وفي (20/ 439) 1071 من طريق عبد العزيز بن مسلم، وعبد الرزاق الصنعاني (10/ 61) 18353 والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 199) 16412 من طريق وهيب، وفي (8/ 199) 16413.
- 73** تقريب التهذيب ص: 369، 581.
- 74** تقريب التهذيب ص: 115، 178، 213، 245، 356، 363، 375، 464، 517، 586، 592، 601.
- 75** سؤالات ابن بكير للدارقطني 134/2.
- 76** المرح والتعديل 5/ 232.
- 77** تاريخ بغداد 11/ 494.
- 78** تهذيب الكمال 11/ 189.
- 79** الإلزامات والتتبع ص 219.
- 80** النكت الظراف 8/ 482.
- 81** أخرجه أحمد (6/ 367) 27608 وابن ماجه (382) من طريق أنس بن عياض، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 25) 95 من طريق عبد الوهاب، وفي 96 - من طريق يونس والطبراني في المعجم الكبير (24/ 236) 598 والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 293) 912 من طريق ابن وهب، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (6/ 3521) 7969. وتابعه خارجة بن الحارث بن رافع بن مكيث الجهني أخرجه أحمد (6/ 366) 27607.
- 82** أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (6/ 182) 3409 من طريق وكيع، والطبراني في المعجم الكبير (25/ 168) 409 من طريق سفيان، وابن أبي شيبة (1/ 40) 371 من طريق وكيع، وإسحاق بن راهويه (5/ 236) 2383.
- 83** العلل لابن أبي حاتم 1/ 161.
- 84** أبو عيسى الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة، العلل الصغير، تحقيق: أحمد محمد شاکر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت بدون الطبعة ج 6 ص 1/ 131.
- 85** مسند أحمد 45/ 211.
- 86** أخرجه أحمد (45/ 209) 27235 النسائي في السنن الكبرى (9/ 150) 10148 من طريق عبد الحميد والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 341) 7258 من طريق ابن لهيعة والطبراني في المعجم الكبير (2/ 277) 2162 - من طريق ابن جعفر وفي (2/ 277) 2163 من طريق ابن لهيعة وفي (2/ 278) 2164 من طريق ابن إسحاق والترمذي في العلل الكبير (ص: 342) 634 أيضاً وابن قانع في معجم الصحابة (1/ 149) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (5/ 2839) 6707.
- 87** أخرجه ابن أبي شيبة (2/ 183) 668 وأحمد (45/ 211) 27237 وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (2/ 252) 1005.
- 88** وأحوالهم على الترتيب في: تقريب التهذيب ص: 467 وتقريب التهذيب ص: 333 وتقريب التهذيب ص: 319.